

Distr.: General
10 May 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة المجلس الاقتصادي والاجتماعي



المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٢

نيويورك، ٢-٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٢

البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت**

تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي
تعقدتها الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السابعة والستون

البند ٢٧ من القائمة الأولية*

التنمية الزراعية والأمن الغذائي

تقرير عن القرارات الرئيسية، وعن التوصيات الرئيسية بشأن
السياسات، الصادرة عن لجنة الأمن الغذائي العالمي

مذكرة من الأمين العام

أتشرف بأن أحيل إلى الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي تقريراً عن
القرارات الرئيسية، وعن التوصيات الرئيسية بشأن السياسات، الصادرة عن لجنة الأمن
الغذائي العالمي.

* A/67/50

** E/2012/100



الرجاء إعادة استعمال الورق



أولاً - مقدمة

١ - تهدف هذه الوثيقة إلى الاستجابة لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠١١/٢١٧ الذي دعا فيه المجلس رئيس لجنة الأمن الغذائي التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) أن يحيل إلى المجلس كل عام، بدءاً من عام ٢٠١٢، تقريراً عن القرارات والتوصيات الرئيسية في مجال السياسة العامة التي اعتمدت، وكذلك النتائج المحققة، من جانب اللجنة في مجال الأمن الغذائي والتغذية، وفقاً لأدوارها ورؤيتها الجديدة. ويمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات المتعلقة بالأدوار والرؤية الجديدة للجنة التي تم إصلاحها في وثيقتي المجلس السابقتين (A/66/76-E/2011/102 و A/65/73-E/2010/51).

٢ - ويبدأ التقرير برسم الخطوط العريضة للنهج الذي اعتمده اللجنة أثناء عامها الثاني بعد الإصلاح، ويلى ذلك وصف موجز للنتائج الرئيسية والقرارات التي اتخذتها اللجنة في دورتها السابعة والثلاثين، في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١، ومعلومات عن الخطوات المستجدة، حسب الاقتضاء، بشأن إجراءات المتابعة. ويشمل التقرير النهائي للدورة السابعة والثلاثين (أنظر المرفق)، توصيات في مجال السياسة العامة حول مواضيع مثل الأمن الغذائي والاستثمارات في الزراعة التي تراعى أصحاب الحيازات الصغيرة، والمساواة بين الجنسين والأمن الغذائي والتغذية، وتقلب أسعار الأغذية.

ثانياً - القرارات الرئيسية والتوصيات والنتائج

٣ - في عام ٢٠١١، ظلت أعمال لجنة الأمن الغذائي العالمي ومكتبها وفريقها الاستشاري تستفيد من بعض السمات الرئيسية لإصلاح اللجنة، على النحو التالي:

(أ) مشاركة طائفة واسعة من أصحاب المصلحة ذوي الصلة في اللجنة على نحو أكثر شمولاً وأوسع نطاقاً لضمان سماع أصواتهم في مناقشة السياسة العامة بشأن الأمن الغذائي والتغذية؛

(ب) زيادة الأنشطة فيما بين الدورات لضمان تركيز المناقشات بدرجة أكبر في الجلسات العامة السنوية؛

(ج) تعزيز الروابط بين عمل اللجنة على الصعيد العالمي وعملها على الصعيدين الإقليمي والوطني؛

(د) ضمّ الخبرة المحددة الهيكل عن طريق إنشاء فريق خبراء رفيع المستوى معني بالأمن الغذائي والتغذية؛

(هـ) الدعم من جانب أمانة اللجنة التي تشمل الآن موظفين ومساهمات مالية من الفاو والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي.

الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصائد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني

٤ - تمثلت إحدى النتائج الرئيسية للجنة في الفترة ٢٠١١-٢٠١٢ في نجاح التفاوض بشأن الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصائد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني. وانعقدت مفاوضات بقيادة اللجنة في حزيران/يونيه وتموز/يوليه وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، واختتمت في آذار/مارس ٢٠١٢. وستقدم اللجنة الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصائد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني إلى دورة استثنائية للجنة تنعقد ليوم واحد في أيار/مايو ٢٠١٢ لإقرارها. وتستهدف الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصائد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني أن تشكل مرجعاً وأن توفر إرشاداً لتحسين حوكمة حيازة الأراضي ومصائد الأسماك والغابات بهدف تحقيق الأمن الغذائي للجميع ودعم التحقيق التدريجي للحق في الغذاء الكافي في سياق الأمن الغذائي.

بحث تقلب أسعار الغذاء

٥ - ظل تقلب أسعار الغذاء أولوية عالية في جدول أعمال اللجنة. وكان موضوع إحدى الموائد المستديرة الخاصة بالسياسات التي انعقدت أثناء الدورة السابعة والثلاثين، التي استفادت من المنشور الأساسي، الذي تشترك في إصداره الفاو والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي، والمعنون حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم ٢٠١١: كيف يؤثر تقلب الأسعار على الصعيد الدولي على الاقتصادات المحلية والأمن الغذائي؟ وانطلاقاً من نتيجة هذه المائدة المستديرة أعربت اللجنة عن دعم إنشاء منتدى للاستجابة السريعة في إطار تابع لنظام معلومات الأسواق الزراعية، وطلبت إلى مكتبها ضمان إقامة روابط ملائمة بين المنتدى واللجنة. وطلبت اللجنة أيضاً من المنظمات الدولية أن تضع بالتشاور مع سائر أصحاب المصلحة المعنيين، إطار عمل لمشروع مدونة سلوك طوعية لإدارة الاحتياطات الغذائية في حالات الطوارئ الإنسانية، على أن تواصل اللجنة النظر فيها.

وضع إطار استراتيجي عالمي للأمن الغذائي والتغذية

٦ - يتمثل أحد الأدوار الرئيسية للجنة بعد إصلاحها في وضع إطار استراتيجي عالمي للأمن الغذائي والتغذية من أجل تحسين التنسيق وتوجيه الأعمال المتزامنة لمجموعة واسعة من أصحاب المصلحة. وسيتم هذا الإطار بالمرونة اللازمة لتعديله وفقاً لتغيير الأولويات. وسيستفيد هذا الإطار من الأطر القائمة. ويستهدف الإطار توفير أداة دينامية لتحسين التنسيق وتوجيه مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة بشكل متزامن دعماً للإجراءات العالمية والإقليمية ذات القيادة القطرية للحيلولة دون حدوث أزمات غذائية مستقبلاً، والقضاء على الجوع وتأمين الأمن الغذائي والتغذية لجميع الكائنات البشرية. وقد أُجريت مشاورات مكثفة وشاملة بتوجيه من فريق عامل بقيادة أعضاء المكتب في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢، بما في ذلك عدة جولات من المشاورات على شبكة الإنترنت ومشاورات مباشرة مع أصحاب مصلحة متعددين في روما وفي كل من مؤتمرات الفاو التي عقدت في أوائل عام ٢٠١٢. وستُختتم عملية المشاورات هذه في روما في تموز/يوليه ٢٠١٢ وسيقدم المشروع الأول لوثيقة الإطار الاستراتيجي العالمي الذي سينتج عنه المشاورات إلى لجنة الأمن الغذائي في جلستها العامة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢.

منتدى الخبراء الرفيع المستوى المعني ببحث انعدام الأمن الغذائي في الأزمات الممتدة

٧ - أقرت اللجنة اقتراحاً لتنظيم منتدى خبراء رفيع المستوى معني بالأمن الغذائي في البلدان التي تتعرض لأزمات ممتدة. ويهدف المنتدى، المقرر أن يعقد في منتصف أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ إلى إتاحة فرصة للمشاورات والحوار بشأن السياسة العامة لزيادة التفاهم وتعزيز الجهود التعاونية لمعالجة الأمن الغذائي والتغذية في الأزمات الممتدة على نحو أكثر ملائمة. وسيتم تنظيم عملية مشاورات واسعة النطاق بشأن نتائج المنتدى بغية وضع خطة لتحقيق الأمن الغذائي في البلدان التي تشهد أزمات ممتدة لتنظر فيها الجلسة العامة للجنة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢.

مبادئ للاستثمار المسؤول في الزراعة

٨ - تمثلت إحدى نتائج مناقشة المائدة المستديرة بشأن السياسة العامة التي عقدت خلال الدورة السابعة والثلاثين حول موضوع "كيفية زيادة الأمن الغذائي والاستثمارات في الزراعة المرعية لأصحاب الحيازات الصغيرة" في إنشاء فريق عامل بقيادة أعضاء المكتب لاقتراح عملية مشاورات في نطاق اللجنة المعنية بالأمن الغذائي لإعداد مبادئ للاستثمار المسؤول في الزراعة. ويهدف ذلك إلى توفير الإرشاد في مجال السياسة العامة وفهم مشترك

للحكومات، والمنظمات الدولية، والمستثمرين وغيرهم من أصحاب المصلحة لضمان أن يكون للاستثمار في الزراعة أثر إيجابي على الأمن الغذائي والتغذية. وبغية تأمين الاتساق مع الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصائد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني، تم الاتفاق على أن تبدأ عملية المشاورات هذه بعد إقرار الخطوط التوجيهية. كما تم الاتفاق على أن تكون الخطوة الأولى في هذه المشاورات هي صياغة اختصاصات تبين نطاق العملية، وهدفها، والمستفيدين المقصودين، وهيكلها، مع مراعاة الأطر القائمة. وجرى تشجيع الحكومات وغيرها من أصحاب المصلحة على موافاة اللجنة بتقارير عن الإجراءات التي يجري اتخاذها لمواصلة الاستثمار الدولي والاستثمار المحلي، الخاص والعام، في الزراعة مع المشاكل المتعلقة بالأمن الغذائي، وتقاسم الدروس المستفادة من التجارب الوطنية. وينبغي أن يتم إعداد التقارير في سياق منتدى لأصحاب مصلحة متعددين يحاكي الرؤية الشاملة للجنة على الصعيد القطري.

وضع خرائط الأمن الغذائي والإجراءات الخاصة بالتغذية على الصعيد القطري

٩ - استمرت الجهود الرامية إلى إعداد خرائط للأمن الغذائي والإجراءات الخاصة بالتغذية في عام ٢٠١١، بما في ذلك عقد حلقة عمل استشارية تقنية في أيار/مايو. وقد تم إبلاغ اللجنة، في دورتها السابعة والثلاثين، بالنتائج التي استندت إلى العبر المستفادة من خمس دراسات لمجالات قطرية. وقد أوصت اللجنة، كجزء من جهودها لدعم الأمن الغذائي وحوكمة التغذية على الصعيد الإقليمي، بأن يتم النظر في عملية وضع خرائط للأمن الغذائي والإجراءات الخاصة بالتغذية أثناء المؤتمر الإقليمي لمنظمة الأغذية والزراعة عام ٢٠١٢، وأن يتم تقديم نتائج هذه المناقشات أثناء دورة اللجنة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢.

ورقة خيارات خاصة بمصطلحات الأمن الغذائي والتغذية

١٠ - طلبت اللجنة، في دورتها السابعة والثلاثين، أن تُقدّم إلى الجلسة العامة ورقة خيارات حول معنى مصطلحات "الأمن الغذائي"، و"الأمن الغذائي والتغذية"، و"الغذاء وأمن التغذية"، و"أمن التغذية"، واستعمالاتها المختلفة، إن وجدت. وتهدف ورقة الخيارات إلى تحسين التفاهم والتنسيق بصورة إجمالية فيما بين أصحاب المصلحة وتوفير مصطلحات موحدة ومتفق عليها يمكن للجنة أن تستخدمها مع مراعاة كون التغذية ركناً أساسياً من أركان "الأمن الغذائي" وفقاً لتعريفه الرسمي. والورقة قيد الإعداد حالياً وسيتم تقديمها إلى اللجنة في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٢ للنظر فيها.

معلومات عن التطورات المستجدة في عمل فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية

١١ - في الدورة السابعة والثلاثين للجنة، قدم فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية تقريره الأولين اللذين طلبتهما اللجنة. وقد مثل هذان التقريران المتعلقان بجيازة الأراضي والاستثمارات الدولية في الزراعة، وتقلبات الأسعار والأمن الغذائي، مادة بحث في مائتين مستديرتين. وترد في المرفق التوصيات المتصلة بالسياسة العامة التي تمخضت عنها هذه المناقشات. وسيتم في الدورة التالية للجنة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ تقديم دراسات عن الحماية الاجتماعية والأمن الغذائي والتغير المناخي والأمن الغذائي. وقد طلب من الفريق الرفيع المستوى أيضاً أن يدرج، في خطة عمله لعام ٢٠١٣، إجراء دراسات عن العقبات التي تواجه أصحاب الحيازات الصغيرة وعن أنواع الوقود البيولوجي والأمن الغذائي.

مائدة مستديرة بشأن تقديرات الجوع

١٢ - انعقدت مائدة مستديرة لاستعراض الأساليب المستخدمة في تقدير عدد الجائعين في أيلول/سبتمبر ٢٠١١ لبحث أحدث الأساليب المستخدمة لتحليل انعدام الأمن الغذائي وتحديده كماً، ولالتماس الاتفاق على اتجاهات الأبحاث وتحليل السياسات مستقبلاً. وقد أقرت اللجنة النتائج والتوصيات الرئيسية وطلبت الأمانة أن توافيها بتقرير عن التقدم المحرز.

تقرير لجنة الأمن الغذائي العالمي عن دورتها السابعة والثلاثين

موجز

تناولت اللجنة بالبحث، في دورتها الثانية التي عقدها منذ أن تمّ الإصلاح، تسعة بنود في جدول الأعمال تتطابق وأدوار اللجنة ولمواصلة تنفيذ إصلاحاتها. وقد عولجت المسائل التنظيمية ضمن إطار البند الأول. وضمن إطار البند الثاني، تمّ الاستماع إلى ثلاثة بيانات افتتاحية أدلى بها رؤساء الوكالات الثلاث التي توجد مقارها في روما، والأمين العام للأمم المتحدة ورئيس لجنة توجيه فريق الخبراء الرفيع المستوى. وبالإضافة إلى ذلك، قام المدير العام المساعد، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للفاو، بتقديم خلاصة المنشور المعنون حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم عام ٢٠١١. وتمّ بحث الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصادر الأسماك والغابات، ضمن إطار البند الثالث. وقد اشتمل البند الرابع على معلومات عن التطورات المستجدة فيما يتعلق بالمبادرات العالمية والإقليمية. وضمن إطار البند الخامس، كرست سبع جلسات لثلاث موائد مستديرة تلتمس وضع توصيات بشأن توصيات تتعلق بمواضيع تتسم بأهمية أساسية بالنسبة للأمن الغذائي والتغذية. وفي إطار البند السادس، تمّ بحث سبل التنسيق على الصعيد العالمي والعمليات الوطنية، بما في ذلك وضع خرائط للإجراءات المتصلة بالأمن الغذائي والتغذية، والتقدم المحرز في إعداد إطار استراتيجي عالمي للأمن الغذائي والتغذية، وأساليب تقدير عدد الجائعين. وتمّ تكريس البند السابع لتنفيذ إصلاح لجنة الأمن الغذائي، بما في ذلك إدخال تغييرات على النظام الداخلي وإعداد إطار يركز إلى النتائج وبرنامج عمل متعدد السنوات وميزانية للجنة. وفي إطار البند الثامن، بحثت مسائل أخرى مثل المعلومات المتصلة بالتطورات المستجدة فيما يتعلق بتنفيذ قرارات اللجنة، واقتراح يدعو إلى تعزيز مشاركة القطاع الخاص في اللجنة، ووضع ترتيبات للدورة الثامنة والثلاثين للجنة، وانتخاب الرئيس والتشكيل الجديد لهيئة المكتب للفترة ٢٠١٢ - ٢٠١٣. وتمّ اعتماد تقرير الدورة في إطار البند التاسع.

الإجراءات التي يُقترح على المجلس اتخاذها

يدعى المجلس إلى إقرار نتائج الدورة السابعة والثلاثين للجنة، حيث قامت اللجنة بما يلي:

(أ) فوضت مكتبها بالدعوة إلى عقد دورة إضافية بهدف وضع الصيغة النهائية للخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصائد الأسماك والغابات في أسرع وقت ممكن؛

(ب) طلبت من فريق الخبراء الرفيع المستوى أن يدرج في خطط عمله مستقبلاً، مع مراعاة الموارد المتاحة، دراسة على أساس المقارنة لموانع استثمار أصحاب الحيازات الصغيرة في الزراعة في مختلف السياقات مع خيارات بشأن السياسات لبحث هذه الموانع؛

(ج) أيدت تنظيم عملية مشاورات شاملة في إطار لجنة الأمن الغذائي لتطوير مبادئ للاستثمار الزراعي المسؤول الذي يعزز الأمن الغذائي والتغذية وتوسيع نطاق حيازة هذه المبادئ؛

(د) طلبت من المكتب أن يقترح خيارات بشأن معاني ومصطلحات "الأمن الغذائي"، و "الأمن الغذائي والتغذية"، و "الغذاء وأمن التغذية"، و "أمن التغذية" واستعمالهما المختلفة، إن وجدت؛

(هـ) طلبت من الأمانة أن تواصل تيسير عملية تطوير وتنفيذ إعداد خرائط على الصعيد القطري للإجراءات الخاصة بالأمن الغذائي والتغذية ووضع تقرير عن التقدم المحرز في هذه الإجراءات لتقديمه إلى الدورة الثامنة والثلاثين للجنة؛

(و) وافقت على وضع إطار استراتيجي عالمي للأمن الغذائي والتغذية ليقدم إلى الدورة الثامنة والثلاثين للجنة؛

(ز) أقرت الاقتراح الداعي إلى استحداث مجموعة من المؤشرات الأساسية للأمن الغذائي، بما في ذلك وضع معايير مقبولة دولياً واعتمادها وتعزيزها، وأوصت منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) بشدة أن تحسّن مقياسها لنقص التغذية مع التركيز بوجه خاص على تحسين ملاءمة البيانات والمعايير الأساسية المدرجة في المنهجية وموثوقيتها؛

(ح) اعتمدت النظام الداخلي المنقح للجنة (CFS:2011/9/Rev.1) وفوضت المكتب لمواصلة توضيحه وتحسينه لضمان توافقه مع وثيقة إصلاح اللجنة. وأوصت بإدخال تعديلات على المادة الثالثة والثلاثين من لائحة الفاو العامة بحلول الدورة العادية التالية للجنة؛

(ط) أقرت الإطار المستند إلى النتائج للجنة وطلبت من الأمانة إعداد تقرير سنوي مقتضب عن النفقات بالمقارنة مع التكاليف المتوقعة من الموارد المتاحة وزيادة إدماج برنامج عمل وميزانية الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ مع الإطار المستند إلى النتائج الذي سيتم تقديمه إلى الدورة الثامنة والثلاثين للجنة عام ٢٠١٢؛

(ي) أقرت الاقتراح الداعي إلى تنظيم منتدى الخبراء الرفيع المستوى بشأن الأمن الغذائي في البلدان التي تشهد أزمات ممتدة لكي يتم، في جملة أمور، وضع خطة عمل للأمن الغذائي في البلدان التي تشهد أزمات ممتدة.

الإجراءات التي يُقترح على مؤتمر الفاو اتخاذها

يُدعى مؤتمر الفاو إلى إقرار نتائج الدورة السابعة والثلاثين للجنة، حيث قامت اللجنة بما يلي:

(أ) أقرت بأهمية النقاط التالية التي أسفرت عنها المعلومات المتصلة بالتطورات المستجدة في المبادرات العالمية والإقليمية والروابط مع اللجنة، وهي: '١' تيسير الدعم للجهود التي تقودها البلدان لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية؛ '٢' تعزيز المساءلة وتبادل أفضل الممارسات على جميع الأصعدة؛ '٣' استحداث آليات مبتكرة لرصد التقدم المحرز في تحقيق الأمن الغذائي وهدفي الأمن الغذائي والتغذية؛ '٤' إتاحة منتدى لتبادل المعلومات، ومناقشة وتنسيق المبادرات الرئيسية في مجال الأمن الغذائي والتغذية؛ '٥' إضفاء الطابع التشغيلي على الروابط مع المبادرات الإقليمية؛

(ب) رحبت بنتائج الموائد المستديرة الثلاث السياسات بشأن الموضوعات التالية: "كيفية زيادة الاستثمارات التي تراعي الأمن الغذائي وأصحاب الحيازات الصغيرة"؛ و "المساواة بين الجنسين والأمن الغذائي والتغذية"؛ و "تقلبات أسعار الأغذية"؛

(ج) فوضت المكتب بأن يوصي بتحديث المادة الثالثة والثلاثين من اللائحة العامة للمنظمة لجعلها متوافقة مع وثيقة إصلاح اللجنة.

أولا - المسائل التنظيمية

١ - عقدت لجنة الأمن الغذائي العالمي التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) دورتها السابعة والثلاثين في الفترة من ١٧ إلى ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ في مقر الفاو في روما. وقد حضر الدورة مندوبون يمثلون ١١٤ من أعضاء اللجنة، و ٢١ من المراقبين المشاركين من:

- ٨ من الوكالات والبرامج والهيئات التابعة للأمم المتحدة؛
- ٨٢ من منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية؛
- ٣ منظمات دولية للبحوث الزراعية؛
- ٥ مؤسسات مالية دولية وإقليمية؛
- ٣١ جمعية من القطاع الخاص ومؤسسة خيرية خاصة.

٢ - وافتتح الدورة الرئيس نويل دي لونا، من الفلبين. وعينت اللجنة لجنة صياغة مؤلفة من الاتحاد الروسي والأرجنتين وأفغانستان وبولندا وجنوب أفريقيا والجمهورية العربية السورية والصين وغينيا الاستوائية وفرنسا وكندا والمكسيك ونيوزيلندا واليابان برئاسة جيردا فيربر (هولندا).

٣ - وأبلغت اللجنة أن الاتحاد الأوروبي يشارك وفقا لأحكام الفقرتين ٨ و ٩ من المادة الثانية من دستور المنظمة.

ثانيا - التحضيرات للدورة الثامنة والثلاثين للجنة

٤ - ألقى البيانات الاستهلاكية التي أدلى بها كل من جاك ضيوف المدير العام للفاو، و كنايو نوانزي، رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وجوزيت شيران، المديرية التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي، وديفيد ناباروا الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المعني بالأمن الغذائي والتغذية، ومونكومبو سامباسيفان سومينتان، رئيس اللجنة التوجيهية لفريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية.

٥ - ونظرت اللجنة في العرض الذي قدمه السيد حافظ غانم، المدير العام المساعد لإدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الفاو عن المنشور المعنون حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم ٢٠١١ - كيف يؤثر تقلب الأسعار الدولية على الاقتصادات المحلية والأمن الغذائي؟

- ٦ - وتمت الإشارة إلى أنه ستجري تغطية فحوى المنشور في مناقشات الموائد المستديرة عن السياسات.
- ٧ - وقد ركز العرض على الرسائل الست الرئيسية التالية:
- (أ) لم يكن لصدمات الأسعار وتقلبها على الأمن الغذائي التأثير نفسه إذ أن البلدان الأكثر فقرا كانت الأشد تضررا؛
- (ب) ارتفع مستوى أسعار الأغذية المحلية وتقلبها في معظم البلدان؛
- (ج) من المحتمل أن يستمر ارتفاع أسعار الأغذية وتقلبها في المستقبل؛
- (د) يمكن أن يكون لصدمات الأسعار وتقلبها على المدى القصير تأثيرات سلبية على التغذية والإنتاج وسبل كسب العيش؛
- (هـ) ينطوي ارتفاع الأسعار على فوائد محتملة بالنسبة للمزارعين، لا سيما إذا كانت مصحوبة بالسياسات والبرامج المناسبة لصغار المزارعين؛
- (و) يتعين وضع التدابير السياسة اللازمة على الصعيدين الوطني والعالمي للحد من تقلب الأسعار وحماية الفئات المستضعفة من آثاره.
- ٨ - وأعرب بعض الأعضاء عن ارتياحهم للجهود التي تبذلها المنظمة لتحسين منهجيتها المعتمدة لقياس مستوى الجوع وعن تطلعهم إلى الحصول على تقديرات تستند إلى منهجية جديدة في تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم لعام ٢٠١٢.

ثالثا - الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصائد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني

- ٩ - إن اللجنة:
- (أ) أقرت بالجهود البارزة التي بذلها جميع أصحاب المصلحة فيما يتعلق بالمفاوضات بشأن الخطوط التوجيهية الطوعية؛
- (ب) سلّمت بأنه سيتعين تخصيص وقت إضافي لإتمام العملية وأيدت مواصلتها ووضع اللمسات الأخيرة عليها؛
- (ج) أقرت بالتقدم الكبير المحرز حتى الآن وتوصي بالاستناد إلى القاعدة المتينة التي تم إرساؤها مع التركيز على الفقرات المتبقية واحترام روح التفاهم التي تم التوصل إليها خلال مفاوضات شهري تموز/يوليه وتشرين الأول/أكتوبر والحفاظ عليها؛

- (د) أعربت عن تقديرها لالتزام الدول الأعضاء بإتمام هذه الخطوط التوجيهية؛
- (هـ) ذكّرت بأن السلطة النهائية للموافقة على هذه الخطوط التوجيهية تقع على عاتق الدول الأعضاء؛
- (و) فوّضت مكتب لجنة الأمن الغذائي، بالتشاور مع المجموعة الاستشارية والأمانة العامة، الدعوة إلى إجراء دورة مفاوضات إضافية بهدف وضع الصيغة النهائية للخطوط التوجيهية في أقرب وقت ممكن، مع مراعاة برنامج عمل اللجنة العام والموارد المتاحة؛
- (ز) طلبت إلى أمانة اللجنة ضمان توفير الترجمة بجميع لغات المنظمة خلال المفاوضات المقبلة وإتاحة النص الحالي المطروح للتفاوض بتلك اللغات.

رابعاً - آخر التطورات عن المبادرات والصلات العالمية والإقليمية المتعلقة باللجنة

- ١٠ - أشار الرئيس إلى أن هدف هذه الجلسة هو إتاحة منتدى للنقاش لتعزيز إجراءات التنسيق والتعاون على الصعيدين العالمي والإقليمي بين مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة.
- ١١ - رحبت اللجنة بعرض سبع مبادرات عالمية^(أ):
- (أ) خطة عمل مجموعة العشرين بشأن تقلبات أسعار الأغذية والزراعة، عرضها برونو لومير، وزير الزراعة والأغذية، ومصائد الأسماك والشؤون الريفية والتخطيط المكاني في فرنسا، باسم رئاسة مجموعة العشرين؛
- (ب) آخر التطورات عن مبادرة لاكويلا للأمن الغذائي، وعرضها سوجيرو سيم، رئيس مبادرة لاكويلا للأمن الغذائي، نائب مدير المنافع والخدمات العامة، وزارة الشؤون الخارجية والأوروبية، فرنسا؛
- (ج) مبادئ الشراكات القائمة على أصحاب المصلحة المتعددين من أجل نهج شامل للأمن الغذائي والتغذية، عرضها دافيد نبارو، منسق فرقة عمل الأمم المتحدة الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمي، والممثل الخاص للأمين العام المعني بشؤون الأمن الغذائي والتغذية؛
- (د) إنجاز الحق في الغذاء: من الحوكمة العالمية إلى التنفيذ الوطني، عرضه أوليفي دي شاتر، مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالحق في الغذاء؛

(أ) يمكن الاطلاع على العروض المتاحة على موقع لجنة الأمن الغذائي على الإنترنت:

<http://www.fao.org/bodies/cfs/cfs37/ar/>

(هـ) نحو الأمن الغذائي والتغذوي للجميع: روابط اللجنة الدائمة لمنظومة الأمم المتحدة المعنية بالأغذية/لجنة الأمن الغذائي؛ التقدم المحرز خلال الـ ١٢ شهرا الأخيرة، عرضته دنيز كوستا كواتنهو ديلمويه، الأمينة التنفيذية للجنة الدائمة لمنظومة الأمم المتحدة المعنية بالأغذية؛

(و) آخر التطورات عن الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية: إطار استراتيجية التنفيذ والنتائج، عرضها كارلوس بيريز دال كاستيو، رئيس مجلس كونسورتوم مراكز الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية؛

(ز) منظمة التجارة العالمية والأمن الغذائي، عرضها كلیم بونكامب، مدير شعبة الزراعة والسلع، منظمة التجارة العالمية.

١٢ - ورّحبت اللجنة بالعروض التالية لمبادرات إقليمية:

(أ) البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا: إنجازاته وكيفية تعزيز الروابط مع لجنة الأمن الغذائي، عرضه توبياس تاكافراشا، المسؤول الأول عن سياسة الزراعة واستثماراتها، الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا؛

(ب) استراتيجية الأمن الغذائي والتغذوي لمجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية، عرضها خوسيه أمارو، وزير الدولة بوزارة الزراعة نيابة عن حكومة أنغولا، ودومنغوز سيمويس بريرا، الأمين العام لمجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية؛

(ج) ميثاق غرب أفريقيا من أجل منع الأزمات الغذائية وإدارتها، وعرضه الحسيني بروتودو، الأمين التنفيذي للجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل؛

(د) إجراءات الاستجابة لطوارئ الجفاف لعام ٢٠١١ في القرن الأفريقي وعرضها سامويل زيوا، مدير البرنامج، الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية؛

(هـ) الاجتماع الوزاري عن الأمن الغذائي لمجلس التعاون الاقتصادي لبلدان آسيا والمحيط الهادئ (APEC)، نيغاتا سييتي، اليابان، ١٦-١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠: لمحة عامة، وعرضها يوكاتا سوميتا، نائب المدير العام للشؤون الدولية - وزارة الزراعة والغابات ومصائد الأسماك في اليابان.

١٣ - وكذلك، استعرضت اللجنة النقاط البارزة من حلقة العمل الإقليمية لأصحاب المصلحة المتعددين عن الأمن الغذائي والتغذية، والتي انعقدت في القاهرة، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ برعاية اللجنة. وكان من بين التوصيات الرئيسية التي رفعتها حلقة

العمل إقامة منتدى إقليمي على غرار لجنة الأمن الغذائي العالمي لرصد الأمن الغذائي في المنطقة والسماح لوضعي السياسات بتقاسم المعلومات، والممارسات الجيدة، والدروس المستخلصة (CFS:2011/Inf.19).

١٤ - ونتيجة للمناقشات أقرت اللجنة بأهمية ما يلي:

- (أ) تسهيل الدعم للجهود القطرية لتحقيق الأمن الغذائي والتغذوي؛
- (ب) تشجيع المساءلة وتقاسم أفضل الممارسات على جميع المستويات؛
- (ج) تطوير آليات ابتكارية لرصد التقدم في تحقيق أهداف الأمن الغذائي والتغذية؛
- (د) توفير منتدى لتبادل المعلومات والمناقشة والتنسيق بشأن المبادرات الرئيسية في مجالي الأمن الغذائي والتغذية؛
- (هـ) تفعيل الروابط مع المبادرات الإقليمية.

١٥ - وقررت اللجنة منح مجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية صفة المراقب في دوراتها.

خامسا - موائد مستديرة عن السياسات

١٦ - استضافت اللجنة ثلاث موائد مستديرة عن السياسات بشأن الموضوعات التالية:
(أ) "كيفية زيادة الاستثمارات التي تراعي الأمن الغذائي وأصحاب الحيازات الصغيرة"؛
(ب) "المساواة بين الجنسين والأمن الغذائي والتغذية"؛ (ج) "تقلبات أسعار الأغذية".
وترد فيما يلي النتائج التي انبثقت عن مداورات اللجنة.

ألف - كيفية زيادة الأمن الغذائي والاستثمارات في الزراعة المراعية لأصحاب الحيازات الصغيرة

١٧ - إن اللجنة:

- (أ) أكدت على أن لزيادة الاستثمارات في الزراعة وتحسينها أهمية قصوى لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية للجميع؛
- (ب) سلّمت بأن معظم الاستثمار في الزراعة، يُجرىه المزارعون وأصحاب الحيازات أنفسهم، وجميعهم التعاونية، والمؤسسات الريفية الأخرى وبقية الاستثمار توفرها عدّة أطراف من القطاع الخاص وكذلك الحكومات؛

(ج) اعترفت بأن المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة، وكثير منهم من النساء، يؤدون دورا مركزيا في إنتاج معظم الأغذية المستهلكة محليا في الكثير من المناطق النامية، وهم من أوائل المستثمرين في الزراعة في كثير من البلدان النامية؛

(د) رحّبت بتقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية (فريق الخبراء) بشأن "حيازة الأراضي والاستثمارات الدولية في الزراعة"، وأحاطت علما بالتوصيات الواردة فيه؛

(هـ) أخذت علما على النحو الواجب بالتقرير والتوصيات المنبثقة عن حلقة العمل الإقليمية لأصحاب المصلحة المتعددين عن الأمن الغذائي والتغذية في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا.

١٨ - لذلك، فإن اللجنة حثت الحكومات الأعضاء والشركاء الدوليين وغيرهم من أصحاب المصلحة على متابعة التوصيات من خلال:

(أ) التأكد من أن تولي الاستثمارات والخدمات والسياسات العامة المتعلقة بالزراعة الأولوية الواجبة لتمكين الاستثمارات التي يجريها أصحاب الحيازات الصغيرة أنفسهم ودعمها وتكميلها مع الاهتمام بشكل خاص بمنتجات الأغذية من النساء اللواتي يواجهن صعوبات محددة ويحتجن إلى سياسات معينة ودعم محدد؛

(ب) التأكد من أن تولي السياسات الزراعية والاستثمارات العامة الأولوية لإنتاج الغذاء والتغذية وأن تزيد من مرونة نظم الأغذية المحلية والتقليدية والتنوع البيولوجي، مع التركيز على تعزيز إنتاج أصحاب الحيازات الصغيرة للأغذية بصورة مستدامة وعلى التقليل من الخسائر وزيادة القيمة المضافة لما بعد الحصاد وعلى تقوية أسواق الأغذية المحلية والوطنية والإقليمية الجامعة لأصحاب الحيازات الصغيرة، بما في ذلك عمليات النقل والتخزين والمعالجة؛

(ج) التأكد من أن تؤدي السياسات العامة والاستثمار العام دورا تحفيزيا في تشكيل الشراكات بين المستثمرين الزراعيين، بما فيها الشراكات بين القطاعين الخاص والعام والشراكات بين تعاونيات المزارعين والقطاع الخاص والشراكات فيما بين القطاع الخاص، لضمان أن تخدم هذه الشراكات مصالح أصحاب الحيازات الصغيرة وتصونها، وتسلم بأن الدولة، في العديد من الحالات، تؤدي دورا بالغ الأهمية في تيسير حصول أصحاب الحيازات الصغيرة على الائتمان والخدمات التقنية وخدمات الإرشاد والتأمين ووصولهم إلى الأسواق؛

(د) إيلاء الاهتمام اللازم للمخاطر الجديدة المتعلقة بالأسواق والبيئية التي تواجه زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة، وتصميم الاستثمار والخدمات والسياسات بحيث تُخفف من حدة هذه الأخطار وتُعزِّز من قدرة أصحاب الحيازات الصغيرة من النساء والرجال على إدارتها؛ والتوفيق بين حوافز الاستثمار في الزراعة والاعتبارات الخاصة بالاستدامة البيئية؛

(هـ) العمل بنشاط لإشراك المنظمات، التي تمثل أصحاب الحيازات الصغيرة والعمال الزراعيين، في صوغ السياسات من أجل الاستثمار في الزراعة وتنفيذها وتقييمها وفي تصميم برامج الاستثمار في الزراعة وسلاسل القيمة الزراعية والغذائية.

١٩ - وعلاوة على ذلك، فإن اللجنة:

(أ) شجعت الحكومات وغيرها من أصحاب المصلحة على رفع تقارير إلى اللجنة، على النحو المحدد في إطار ”رسم خرائط إجراءات الأمن الغذائي على الصعيد القطري“، بشأن الإجراءات المتخذة لمواءمة الاستثمارات الدولية والمحلية الخاصة والعامة في قطاع الزراعة مع الشواغل المتعلقة بالأمن الغذائي، بما في ذلك التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات الواردة أعلاه، وتبادل الدروس المستفادة من التجارب الوطنية. وينبغي إعداد هذه التقارير ضمن إطار منتدى الأطراف يحاكي على المستوى القطري الرؤية الشاملة للجنة الأمن الغذائي الجديدة؛

(ب) طلبت من فريق الخبراء أن يُدرج في خطط عمله المقبلة، آخذاً في الاعتبار الموارد المتاحة، دراسة مقارنة للقيود المفروضة على استثمار أصحاب الحيازات الصغيرة في الزراعة في شتى الظروف مع خيارات سياسية لمعالجة هذه المعوقات وأن يأخذ في الاعتبار العمل الذي أنجزه بشأن هذا الموضوع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والفاو في إطار لجنة الزراعة والعمل الذي أنجزه شركاء أساسيون آخرون. وينبغي أن يشتمل ذلك على تقييم مقارن لاستراتيجيات الربط بين أصحاب الحيازات الصغيرة وسلاسل القيمة على المنتجات الغذائية في الأسواق الوطنية والإقليمية ما يمكن تعلمه من التجارب المختلفة، بالإضافة إلى تقييم ما للشراكات فيما بين القطاعين العام والخاص وكذلك فيما بين تعاونيات المزارعين والقطاع الخاص وفيما بين أطراف القطاع الخاص من آثار على أصحاب الحيازات الصغيرة من فوائد بالنسبة لأصحاب الحيازات الصغيرة؛

(ج) أقرت بالحاجة الملحة لاختتام المفاوضات بشأن الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصائد الأسماك والغابات ضمن إطار الأمن الغذائي الوطني الذي يدعم استثمار أصحاب الحيازات الصغيرة في الزراعة؛

(د) دعمت إطلاق عملية تشاورية شاملة في إطار اللجنة لوضع مبادئ للاستثمار المسؤول في الزراعة تعزز الأمن الغذائي والتغذية وتوسيع نطاق الاهتمام بهذه المبادئ، وأقرت بأن الخطوة الأولى في هذه العملية ستتمثل في تحديد اختصاصات تشمل نطاق تلك المبادئ والغرض منها ومتلقيها المستهدفين وبنيتها، وبشأن شكل العملية التشارورية، مع مراعاة الأطر القائمة - مثل مبادئ الاستثمار المسؤول في الزراعة التي وضعتها الفاو والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والبنك الدولي، وقررت أن تبدأ هذه العملية التشارورية بسرعة بعد الموافقة على الخطوط التوجيهية وأن يتولى الإشراف عليها مكتب اللجنة بمساعدة من الأمانة المشتركة وبالتعاون الوثيق مع المجموعة الاستشارية وبمشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين بالأمر، بغية تقديم هذه المبادئ إلى اللجنة لكي تنظر فيها؛ ولاحظت أن العملية التشارورية ستسعى إلى ضمان الاتساق والتكامل مع الخطوط التوجيهية الطوعية؛

(هـ) حثت على الاعتراف الصريح بالاستثمار الذي يراعي أصحاب الحيازات الصغيرة باعتباره واحداً من المعايير التي تميز الاستثمار المؤسسي المسؤول في مجال الزراعة؛ ولاحظت أنه ينبغي بحث تعريف هذا المصطلح بالتحديد خلال المشاورات بشأن الاستثمار المسؤول في الزراعة؛

(و) طلبت من أمانة اللجنة، بالتعاون مع المجموعة الاستشارية، واستناداً إلى المعلومات التي يتيحها أصحاب المصلحة المعنيون، أن تعد تقريراً عاماً عن حالة تنفيذ التوصيات الواردة أعلاه كي يعرض على اللجنة.

باء - السياسات بشأن المساواة بين الجنسين والأمن الغذائي والتغذية

٢٠ - إن اللجنة:

(أ) أقرت بأن تحقيق الأمن الغذائي والتغذية الملائمة للنساء والرجال وعائلاتهم يرتبط ارتباطاً وثيقاً بجهود التنمية الشاملة، وحثت جميع أصحاب المصلحة على اتخاذ خطوات ملموسة لتحسين صحة المرأة، وتحصيلها العلمي ووضعها التغذوي؛

(ب) دعت الدول الأعضاء والمنظمات الدولية وأصحاب المصلحة الآخرين إلى الإقرار بأن النهوض بحقوق المرأة ذو أهمية حاسمة لتحقيق الأمن الغذائي العالمي والتغذية؛

(ج) حثت الدول الأعضاء، من خلال إجراءات تتضمن خطوات ملموسة، عند الضرورة، من أجل:

١' ضمان المشاركة المحدية للنساء في جميع عمليات صنع القرار المتصلة بإنجاز المرأة تدريجياً لحقها في الغذاء على نحو تدريجي في إطار الأمن الغذائي الوطني والتغذية؛

٢' ضمان حصول المرأة على قدم المساواة على الصحة، والتعليم، والأرض، والمياه، والموارد الطبيعية الأخرى، بما في ذلك من خلال سنّ تشريعات تراعي المساواة بين الجنسين؛

(د) حثت الدول الأعضاء على تشجيع قيادة النساء بشكل نشط وتعزيز قدرتهن على التنظيم الجماعي، لا سيما في المناطق الريفية؛

(هـ) حثت الدول الأعضاء على وضع إطار سياسي وقانوني ينطوي على الرصد والامتنال المناسبين بغية ضمان حصول النساء والرجال على الموارد الإنتاجية على قدم المساواة، بما في ذلك ملكية الأرض وتوارثها، والحصول على الخدمات المالية، والتكنولوجيا والمعلومات الزراعية، وتسجيل نشاط الأعمال وإدارته، وفرص العمالة، ولسن وإنفاذ القوانين التي تحمي النساء من جميع أشكال العنف، ولاحظت أنه ينبغي للدول الأعضاء، عند الاقتضاء، مراجعة جميع القوانين القائمة لتبيان التمييز وتعديل القوانين التمييزية؛

(و) حثت الدول الأعضاء على إشراك النساء في عملية صنع القرار في ما يتعلق بالاستجابات الدولية والوطنية للتحديات العالمية في مجال الأمن الغذائي والتغذية؛

(ز) دعت الدول الأعضاء والمنظمات الدولية وأصحاب المصلحة الآخرين إلى إدراج تحسين الحالة التغذوية للنساء والفتيات في سن المراهقة والأطفال والرضع، بما في ذلك الجوع الخفي أو نقص المغذيات الدقيقة والسمنة باعتبارها مظهراً جديداً من مظاهر سوء التغذية وكهدف جلي ونتيجة متوقعة في البرامج وعمليات الاستجابة لحالات الطوارئ والاستراتيجيات والسياسات المتصلة كلها بالزراعة والأمن الغذائي والتغذية، من مرحلة التصميم إلى التنفيذ؛

(ح) أشارت إلى أن اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ومنهاج عمل بيجين الذي اعتمده المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في عام ١٩٩٥، ولا سيما توصياتها للنهوض بالأمن الغذائي للمرأة في إطار الأهداف الاستراتيجية بشأن سياسات الاقتصاد الكلي والتنمية، التدريب المهني والتعليم المستمر، والصحة، والحصول على الموارد، والعمالة، والوصول إلى الأسواق والتجارة، والتنمية المستدامة.

(ط) حث المكتب على تشجيع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) وإشراكها عند الاقتضاء في إعداد مؤشرات وغايات وجداول زمنية محددة لقياس التقدم المحرز صوب النهوض بالأمن الغذائي للمرأة، وعلى دعوة هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى رفع تقرير عن التقدم المحرز إلى اللجنة في دورتها التاسعة والثلاثين؛

(ي) أخذت علماً بالتقرير والتوصيات ذات الصلة بالمساواة بين الجنسين، والأمن الغذائي والتغذية التي تمخّضت عنها الحلقة الدراسية العملية لأصحاب المصلحة على الصعيد الإقليمي حول الأمن الغذائي والتغذية في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا؛

(ك) دعت الدول الأعضاء إلى دعم اعتماد وتنفيذ تشريعات حماية الأمومة والأبوة والتدابير المتصلة بذلك التي تسمح للنساء والرجال بأداء أدوارهم كمقدمين للرعاية ومن ثم توفير احتياجات أطفالهم التغذوية وحماية صحتهم، مع حماية أمنهم الوظيفي في الوقت ذاته؛

(ل) حثت الدول الأعضاء والمنظمات الدولية وأصحاب المصلحة الآخرين على العمل معاً من أجل تشجيع التآزر وتفاذي الازدواجية وتحديد ودعم الاستراتيجيات والسياسات والإجراءات المتعلقة بمواصلة تعزيز التدخلات التي تراعي المساواة بين الجنسين في مجالات الأمن الغذائي والتغذية والصحة والتعليم والتي تعزز الحلول العملية بالنسبة للنساء، بما في ذلك ما يلي:

١' ينبغي أن تكون الإحصاءات المتصلة بالأمن الغذائي والتغذية مفصلة بحسب نوع الجنس والسن؛

٢' ينبغي القيام بالتحليل في مجال قضايا الجنسين وإجراء تقييمات بشأن أثر التغذية لتوفير المعلومات لعمليات رسم سياسات وبرامج ومشاريع الأمن الغذائي والتغذية، وتنفيذها ورصدها وتقييمها، بما في ذلك استخدام ما يناسب من مؤشرات وأهداف في مجال المساواة بين الجنسين والتمويل؛

٣' ينبغي للاستثمارات الزراعية أن تلبّي الحاجات الخاصة للنساء والرجال على السواء، مع مراعاة أن الاستثمارات في الأرض وفي الموارد الطبيعية الأخرى تؤثر على الأمن الغذائي للمرأة؛ وينبغي تصميم خطط وسياسات وبرامج الاستثمار الزراعي بما يوفر للنساء والرجال الحصول على قدم من المساواة على خدمات البرامج وعملياتها، مع مراعاة التزامات الرجال والنساء باقتصادات الأسر وتنشئة الأطفال وأن تعترف بحاجاتهم المختلفة؛

٤' ينبغي إعطاء الأولوية للمزارعات من أصحاب الحيازات الصغيرة في وضع البرامج الزراعية من أجل تعزيز الإنصاف؛ وينبغي أن تراعى الاحتياجات الخاصة في مجال الأغذية والتغذية لدى النساء، والرجال والأطفال؛

٥' ينبغي دعم اعتماد برامج شبكات الأمان بما في ذلك إنتاج الوجبات المدرسية في المنازل والحدائق المدرسية، التي تشجع على ذهاب الفتيات إلى المدارس وتربط التمكين الاقتصادي للنساء من أصحاب الحيازات الصغيرة والأمن الغذائي والتغذية للفتيات في المدارس لتحسين نتائج التعليم؛

(م) أوصت بإدراج مسألة المساواة بين الجنسين في آليات رصد الخطوط التوجيهية الطوعية الراهنة والمستقبلية، بما في ذلك "التحقيق التدريجي للحق في غذاء ملائم في إطار الأمن الغذائي الوطني" و "الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصائد الأسماك والغابات في إطار الأمن الغذائي الوطني" ومبادرات مماثلة ستجري مناقشتها أو الموافقة عليها في اللجنة؛

(ن) طلبت إلى المكتب أن يقترح، بالتشاور مع الجماعة الاستشارية والأمانة المشتركة، ومع منظمات دولية ذات صلة، وبخاصة منظمة الصحة العالمية، وصندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، خيارات بشأن معنى ومختلف الاستخدامات، إن وجدت، لعبارة "الأمن الغذائي"، و "الأمن الغذائي والتغذية" و "الأمن الغذائي والتغذوي" و "الأمن التغذوي" إلى دورة اللجنة من أجل توحيد المصطلحات الرسمية التي ينبغي للجنة أن تستخدمها مع الأخذ في الاعتبار أن التغذية هي ركيزة أساسية من ركائز "الأمن الغذائي" كما هو محدد رسمياً؛

(س) طلبت إلى الأمانة أن تعد، بالتعاون مع المجموعة الاستشارية، واستناداً إلى المعلومات المتوفرة من أصحاب المصلحة ذات الصلة، تقريراً عاماً عن حال تنفيذ التوصيات الواردة أعلاه ورفعها إلى اللجنة.

جيم - تقلب أسعار الأغذية

٢١ - إن اللجنة:

(أ) شددت على الحاجة إلى بذل جهود دولية متسقة لمعالجة الأسباب الهيكلية لتقلب أسعار الأغذية وضمان ألا تقوّض آثار هذا التقلّب حق صغار المنتجين أو المستهلكين الهامشيين في الغذاء؛

(ب) أعربت عن تقديرها لفريق الخبراء الرفيع المستوى لما بذله من جهود في إنحاز العمل عن تقلب الأسعار والأمن الغذائي وأخذت علماً بتقريره والتوصيات الواردة فيه؛

(ج) رحبت بخطة العمل الخاصة بتقلب أسعار الغذاء والزراعة التي وضعتها مجموعة العشرين باعتبارها جهداً إيجابياً لمعالجة الأسباب والانعكاسات الرئيسية لتقلب أسعار الأغذية وسترحب بإقرارها في قمة مجموعة العشرين المزمع عقدها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١؛

(د) رحبت بنتائج حلقة العمل الإقليمية لأصحاب المصلحة المتعددين في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، وشجعت الأعضاء الإقليميين على معالجة قضايا التنسيق على المستويين الإقليمي والوطني.

(هـ) أخذت علماً بتقييم منظمة الأغذية والزراعة وغيرها من أصحاب المصلحة للآثار الإيجابية والسلبية لمختلف الاستجابات السياسية لمواجهة ارتفاع أسعار الأغذية وتقلبها، كما جرت مناقشته في سلسلة من المشاورات الإقليمية والإقليمية الفرعية التي نظمتها المنظمة في عام ٢٠١١؛

(و) أوصت بنقاط الإجراءات التالية وإعدادها وتنفيذها من قبل الأطراف وأصحاب المصلحة المعنيين.

١' الإجراءات لزيادة إنتاج الأغذية وتوفيرها وتعزيز القدرة على الصمود أمام الصدمات:

أ - زيادة الاستثمارات العامة والخاصة الثابتة والمستدامة لتعزيز نظم إنتاج أصحاب الحيازات الصغيرة والدفع قدماً بالإنتاجية الزراعية وتعزيز التنمية الريفية وزيادة القدرة على الصمود أمام الصدمات، مع إيلاء اهتمام خاص لزراعة أصحاب الحيازات الصغيرة؛

ب - تشجيع توسع ملحوظ لعمليات البحث والتطوير في المجال الزراعي وتمويلها، مما في ذلك تعزيز عمل الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية التي تم إصلاحها، ودعم نظم الأبحاث الوطنية والجامعات العامة والمؤسسات البحثية وتشجيع نقل التكنولوجيا وتبادل المعرفة والممارسات. مما في ذلك الزراعة الأسرية وبناء القدرات من خلال التعاون فيما بين الشمال والجنوب والتعاون فيما بين بلدان الجنوب؛

ج - دعم الدول الأعضاء في مجال وضع، أو مراجعة، استراتيجيات الأمن الغذائي الوطنية الشاملة التي تمتلكها وتقودها البلدان وتقوم على الأدلة والشاملة لجميع الشركاء الأساسيين على المستوى الوطني وبشكل خاص المجتمع المدني والمنظمات النسائية ومنظمات المزارعين، والتي تشجع اتساق السياسات في مختلف القطاعات بما في ذلك السياسات الاقتصادية الوطنية، وذلك لمعالجة تقلبات أسعار الأغذية؛

د - حثّ الدول الأعضاء على استكشاف تدابير وحوافز لخفض الهدر والخسائر التي تشوب النظام الغذائي، بما في ذلك معالجة خسائر ما بعد الحصاد؛

٢' الإجراءات لتخفيف التقلب في الأسعار:

أ - دعم نظام معلومات الأسواق الزراعية لتعزيز المعلومات المتصلة بأسواق الأغذية وشفافيتها، وحثّ المنظمات الدولية المشاركة والجهات الفعالة في القطاع الخاص والحكومات على ضمان النشر العام لمنتجات المعلومات الرفيعة الجودة والخاصة بالأسواق الغذائية في الوقت الملائم؛

ب - الإقرار بحاجة البلدان إلى تحسين اتساق ردودها في أوقات أزمات أسعار الأغذية، ودعم إنشاء منتدى للاستجابة السريعة في إطار تابع لنظام معلومات الأسواق الزراعية، والطلب إلى مكتب اللجنة ضمان روابط ملائمة بين المنتدى واللجنة؛

ج - تحسين شفافية أسواق المشتقات الزراعية وتنظيمها والإشراف عليها؛

د - نظرا إلى أهمية وجود نظام تجاري دولي للأغذية شفاف ويمكن التنبؤ به من أجل التخفيف من التقلب المفرط في الأسعار، فإنه ينبغي الاستمرار في التركيز على إقامة نظام تجاري متعدد الأطراف يميّز بالمساءلة وقائم على القواعد يأخذ في الاعتبار الشواغل المتصلة بالأمن الغذائي، لا سيما شواغل أقل البلدان نمواً والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية، وينبغي دعم احتتام طموح ومتوازن وشامل لجولة الدوحة للتنمية وفقا لولايتها؛

هـ - استعراض سياسات الوقود الحيوي، حيث ينطبق ذلك، وعند الضرورة، وفقا لتقييمات متوازنة مستندة إلى الأدلة العلمية تتعلق بالفرص والتحديات التي يمثلها بالنسبة إلى الأمن الغذائي، ولكي يكون من الممكن إنتاج الوقود الحيوي، وحيثما أمكن القيام بذلك من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والبيئية؛ ووفقا لذلك، تفويض فريق الخبراء الرفيع المستوى مع المراعاة الكاملة للموارد وغيرها من أولويات اللجنة لإجراء تحليل مقارن يستند إلى الأدلة العلمية للآثار الإيجابية والسلبية على الأمن الغذائي، ومع مراعاة العمل الذي تقوم به الفاو والشراكة العالمية بشأن الطاقة الحيوية، ليعرض على اللجنة؛

و - الطلب من المنظمات الدولية المعنية، بالتشاور مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين، مواصلة تقييم فعالية الاحتياطات الغذائية المحلية والوطنية والإقليمية والمعوقات التي تعترض سبيلها؛

الإجراءات للتخفيف من الآثار السلبية لتقلب الأسعار: '3

أ - تعزيز دور الدولة، حسب الاقتضاء، في تخفيف الآثار السلبية لتقلبات الأسعار. بما في ذلك من خلال وضع استراتيجيات حماية اجتماعية وشبكات أمان وطنية ثابتة وطويلة الأجل، تعنى بشكل خاص بالفئات المستضعفة من السكان مثل النساء والأطفال يمكن مضاعفتها وتوسيعها في أوقات الأزمات وفي هذا الإطار، إعادة التشديد على ولاية دراسة مجريها فريق الخبراء الرفيع المستوى حول هذا الموضوع على أن تعرض على اللجنة في دورتها الثامنة والثلاثين؛

ب - التوصية باستخدام شبكات أمان وطنية ومحلية وآليات محلية للمشتريات، متى أمكن استخدامها، من أجل تسليم المساعدات الغذائية، مع الأخذ في الاعتبار عامل الوقت، والسوق، والإنتاج والعوامل المؤسسية وغيرها من العوامل الأخرى ذات الصلة، ووفقا لقواعد النظام التجاري المتعدد الأطراف؛

ج - إقرار الجهود التي طلبت مجموعة العشرين إلى برنامج الأغذية العالمي ومنظمات دولية أخرى وشركاء آخرين (مثل الجماعة الاقتصادية

لدول غرب أفريقيا) لدعم إعداد مشروع تجربي في غرب أفريقيا من أجل احتياطات غذائية إقليمية مستهدفة في حالات الطوارئ الإنسانية، بما يتماشى مع الملحق ٢ من اتفاق منظمة التجارة العالمية حول الزراعة؛

د - الطلب من المنظمات الدولية التشاور مع أصحاب مصلحة معينين آخرين، وضع إطار عمل لمشروع مدونة سلوك طوعية لإدارة الاحتياطات الغذائية في حالات الطوارئ الإنسانية، على أن تواصل اللجنة النظر فيها؛

هـ - وضع أدوات لإدارة المخاطر، بما في ذلك تخفيف حجم آثار صدمات الأسعار، والتوصية بإدراجها في الاستراتيجيات الوطنية للأمن الغذائي، مع التركيز على تخفيف مخاطر تقلبات أسعار الأغذية على أشد فئات السكان ضعفاً؛ مع إيلاء أهمية لاعتماد الممارسات الفضلى والدروس المستفادة لصالح صغار منتجي الأغذية المعرضين للصدمات؛

و - الترحيب بقرار مجموعة العشرين بشأن الموافقة على إزالة القيود على صادرات الأغذية أو الضرائب غير العادية المفروضة على الأغذية التي يشتريها برنامج الأغذية العالمي لأغراض إنسانية غير تجارية وعدم فرضها في المستقبل، وحث جميع البلدان الأعضاء على اعتماد المبدأ ذاته؛

ز - الترحيب بزيادة الدعم الدولي لتوفير المعونة الغذائية، وخاصة في فترات ارتفاع أسعار الأغذية وتقلبها، وعلى أساس الاحتياجات، لا سيما في ظل إطار اتفاقية المعونة الغذائية؛

(ز) أوصت بأن تعتمد كل من الفاو والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمات دولية أخرى ذات صلة وأصحاب المصلحة في لجنة الأمن الغذائي العالمي إلى تعزيز الحوار بشأن السياسات بينها وبين الدول الأعضاء بهدف تعزيز اعتماد التوصيات الواردة أعلاه وتنفيذها على جميع المستويات الملائمة؛

(ح) طلبت إلى الأمانة أن تعدّ، بالتعاون مع المجموعة الاستشارية واستناداً إلى معلومات يوفرها أصحاب المصلحة المعنيون، تقريراً عاماً بشأن حالة تنفيذ جميع التوصيات والإجراءات الواردة أعلاه على أن يُرْفَع إلى اللجنة في موعد يحدده مكتب اللجنة.

سادسا - التنسيق والدعم العالميان للعمليات الوطنية

ألف - رسم خرائط إجراءات الأمن الغذائي والتغذية على المستوى القطري: آفاق المستقبل ودراسات حالات قطرية عن رسم الخرائط

٢٢ - نظرت اللجنة في التقدم المحرز منذ انعقاد دورتها السادسة والثلاثين، والذي كان مدعوماً بخمس دراسات حالة عن تجارب في مجال إجراءات الأمن الغذائي والتغذية والدروس المستخلصة منها، في نيجيريا، ومدغشقر، والضفة الغربية وقطاع غزة (الأراضي الفلسطينية)، وكومبوديا، وفي إطار البرنامج الإقليمي للأمن الغذائي والتغذية في أمريكا الوسطى (الذي مقره في السلفادور).

٢٣ - إن اللجنة:

(أ) طلبت إلى الأمانة مواصلة تيسير عملية إعداد رسم خرائط إجراءات الأمن الغذائي والتغذية وتنفيذه على الصعيد القطري، وتزويد اللجنة بآخر المستجدات في دورتها الثامنة والثلاثين؛

(ب) شجعت أصحاب المصلحة المعنيين والقطاعات ذات الصلة على المشاركة في مساعدة البلدان على إعداد رسم خرائط إجراءات الأمن الغذائي والتغذية والأخذ بها على الصعيد القطري، وإقامة شراكات مناسبة تتسم بتعدد القطاعات ذات أصحاب المصلحة المتعددين، وتشجيع اتساق الأساليب؛

(ج) أوصت بدعوة حكومات وطنية أخرى لتقديم عروض إيضاحية في الدورة الثامنة والثلاثين للجنة بهدف تقاسم نتائج رسم خرائط إجراءات الأمن الغذائي والتغذية وإعلام الحكومات الوطنية الأخرى بها، وتبادل التجارب بين البلدان والأطراف الفاعلة الدولية والحصول على دعمها لعملية رسم الخرائط على المستوى القطري؛

(د) أوصت بإتاحة موارد كافية لتمويل أنشطة المتابعة لتوفير الدعم التقني للبلدان المهتمة بغية تطوير وتطبيق نظم لرسم خرائط إجراءات الأمن الغذائي والتغذية كجزء من جهود رصد تنميتها الوطنية؛

(هـ) أوصت بأن تكون عملية إعداد رسم خرائط إجراءات الأمن الغذائي والتغذية جزءاً لا يتجزأ من نظم المعلومات الوطنية التي تشمل قطاع الأغذية والزراعة؛

(و) شجعت على استخدام منهجية موحدة في عملية إعداد رسم خرائط إجراءات الأمن الغذائي والتغذية على الصعيد القطري؛

(ز) أوصت بأن يتم النظر في عملية إعداد رسم خرائط إجراءات الأمن الغذائي والتغذية في المؤتمرات الإقليمية لمنظمة الأغذية والزراعة والتي ستعقد في عام ٢٠١٢، وعلى أن تعرض نتائج المناقشات خلال الدورة الثامنة والثلاثين للجنة؛

(ح) طلبت إلى الأمانة أن تعمل مع أصحاب المصلحة الملائمين لتيسير وضع النظم التي تسمح بتدعيم ونشر نتائج مبادرات إعداد رسم خرائط إجراءات الأمن الغذائي والتغذية، من أجل تحسين الاتساق بين أعضاء الأسرة الدولية لدعم الاستراتيجيات والسياسات الوطنية والإقليمية وأن تقدم تقريراً مرحلياً عن هذه العملية في دورتها الثامنة والثلاثين للجنة؛

٢٤ - وأقرت اللجنة أيضاً التوصيات الواردة في الفرع الرابع من الوثيقة CFS:2011/7.

باء - حالة الإطار الاستراتيجي العالمي

٢٥ - مع الأخذ في الاعتبار اتفاق الدول الأعضاء الهادف إلى وضع إطار استراتيجي عالمي للأمن الغذائي والتغذية (الإطار الاستراتيجي) سيُرفع إلى اللجنة في دورتها الثامنة والثلاثين، ونظراً إلى التقدم الذي أُحرز حتى الآن، فإن اللجنة مدعوة إلى:

(أ) الإقرار بالعملية التشاورية الشاملة التي يقودها مكتب لجنة الأمن الغذائي والتي أفضت إلى اتفاق بين أصحاب المصلحة المشاركين حول الأهداف المقترحة للإطار الاستراتيجي ومبادئه الأساسية وهيكله وعمليته (CFS 2011/Inf.14) والمخطط التفصيلي للإطار الاستراتيجي (CFS 2011/Inf.13)، والمشاورات على شبكة الإنترنت لطلب الحصول على تعليقات من طائفة عريضة من أصحاب المصلحة بشأن المخطط التفصيلي الذي سيؤخذ بعين الاعتبار عند إعداد المسودة الأولى؛

(ب) التشديد على الدور الأساسي الذي تضطلع به المشاورات المُخطط لها حول الإطار الاستراتيجي، وتشجيع أصحاب المصلحة على المشاركة بشكل نشط على الصعيدين الدولي والإقليمي خلال عام ٢٠١٢، بما في ذلك عبر حشد الموارد لضمان الإصغاء إلى أصوات جميع أصحاب المصلحة المعنيين في اللجنة، لا سيما الأكثر تضرراً من انعدام الأمن الغذائي؛

(ج) الإشارة إلى دور الإطار الاستراتيجي بوصفه أداة حيوية تعكس وتعزز ما تقوم به اللجنة حالياً من عمل لتقارب السياسات، وتحدد أن القرارات والتوصيات الصادرة عن اللجنة في دورتها السابعة والثلاثين في ما يتعلق بتقلب أسعار الأغذية والاستثمارات التي تراعي أصحاب الحيازات الصغيرة في مجال الزراعة والمساواة بين الجنسين

والأمن الغذائي والتغذية يجري دراستها وإدراجها، عند الاقتضاء، في المسودة الأخيرة للإطار الاستراتيجي.

جيم - استعراض أساليب تقدير عدد الجوعى

٢٦ - رحبت اللجنة بالتقرير بشأن المائدة المستديرة عن "رصد الأمن الغذائي" التي انعقدت في يومي ١٢ و ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ في روما، وبالنتائج والتوصيات الرئيسية الواردة فيه وبوجه خاص فإن اللجنة:

(أ) اعتمدت اقتراح إنشاء مجموعة رئيسية من مؤشرات الأمن الغذائي وعمليّة إنشائها وفق ما ورد في الوثيقة، بما في ذلك تطوير معايير مقبولة عالمياً واعتمادها وتعميمها؛

(ب) أوصت بقوة أن تحسّن المنظمة مقياس نقص التغذية، مع التركيز بوجه خاص على تحسين توقيت البيانات وموثوقيتها المعايير الأساسية الواردة في المنهجية؛

(ج) شجعت بقوة المنظمة وغيرها من الوكالات المعنية على تعزيز جهودها لتنمية الإمكانيات بهدف تحسين الإحصاءات الزراعية وإحصاءات الأغذية الأساسية والأنظمة المحددة لرصد الأمن الغذائي؛

(د) حثت البلدان على تعزيز أنظمة المعلومات الوطنية بشأن الأمن الغذائي والتغذية؛

(هـ) شددت على الحاجة إلى تحسين دمج كل الإجراءات المتعلقة بمعلومات عن الأمن الغذائي والتغذية على جميع المستويات، وتشجّع على تعبئة الموارد لتحقيق هذه الغاية؛

(و) أوصت بزيادة تكثيف الحوار بين واضعي السياسات، والوكالات الإحصائية ومقدمي البيانات بهدف تحديد الحاجات من المعلومات لتصميم وتنفيذ ورصد سياسات الأمن الغذائي وربطها بتوافر مثل هذه المعلومات؛

(ز) دعت أمانتها إلى رفع تقرير عن التقدم المحرز بشأن الإجراءات الموصى بها إلى الجلسة العامة للجنة وبالتشاور مع أمانة اللجنة والمجموعة الاستشارية، تعيين هيئة مكتب اللجنة موعد رفع التقرير وغيره من الآليات المرتبطة به وفقاً لبرنامج عمل اللجنة والموارد المتوفرة.

سابعاً - تطبيق إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي

ألف - اللائحة الداخلية

٢٧ - قدم الرئيس والأمانة اللائحة الداخلية المنقحة للجنة الأمن الغذائي العالمي (CFS:2011/9 Rev.1) واعتمدها اللجنة لاحقاً.

٢٨ - كما إن اللجنة:

(أ) كلفت المكتب برفع توصية بتحديث المادة الثالثة والثلاثين من اللائحة العامة للفاو في الدورة العادية التالية للجنة، على أن تُحال بعدها إلى المؤتمر التالي لمنظمة الأغذية والزراعة في حزيران/يونيه ٢٠١٣ لكي تتطابق مع وثيقة إصلاح اللجنة ومع اللائحة الداخلية المنقحة، وأشارت اللجنة إلى ضرورة إيلاء الاهتمام في غضون ذلك لنص وثيقة الإصلاح وروحها؛

(ب) أعادت تأكيد أهمية وثيقة الإصلاح التي ينبغي أن تظل بمثابة الوثيقة المرجعية الرئيسية حول حالة اللجنة بعد إصلاحها، بما في ذلك في ما يخص تفسير هذه اللائحة الداخلية؛

(ج) طلبت إلى المكتب أن يواصل، بالتنسيق مع الوكالات ذات الصلة، تحليل الطرائق والمتطلبات التي تتيح تطبيق نظام للتناوب في أمانة اللجنة بين الفاو والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي. بما في ذلك المؤهلات المطلوبة والاختصاصات لأمانة اللجنة إضافة إلى المسؤوليات التراتبية، مما يمكن اللجنة من اتخاذ قرار مستنير بشأن هذه المسألة في دورتها العادية القادمة؛

(د) طلبت إلى المكتب، بالتنسيق مع الوكالات ذات الصلة، مواصلة تحليل الطرائق والمتطلبات لإشراك كيانات أخرى من الأمم المتحدة معنية مباشرة بالأمن الغذائي والتغذية في الأمانة، مما يمكن لجنة الأمن الغذائي من اتخاذ قرار مستنير حول هذه المسألة في دورتها العادية القادمة.

٢٩ - وعرضت اللجنة عدداً من المجالات التي ينبغي فيها زيادة توضيح لائحتها الداخلية وتحسينها، بما في ذلك الإجراءات المعتمدة لانتخاب الرئيس مثل حدود الولاية (أهلية إعادة الانتخاب)، والمهل القصوى لتقديم الترشيحات والمناوبات الإقليمية. كما ينبغي توضيح إجراءات انتخاب أعضاء المكتب ومناوبيهم. ويجب أن تعرض على اللجنة في دورتها الثامنة والثلاثين هذه التحسينات، جنباً إلى جنب مع التنقيح المقترح للمادة الثالثة والثلاثين من اللائحة العامة للفاو، التي ينبغي أن يوافق عليها مؤتمر الفاو.

باء - الإطار المستند إلى النتائج

٣٠ - إن اللجنة:

(أ) وافقت على الإطار المستند إلى النتائج للجنة الأمن الغذائي العالمي؛ كوثيقة ديناميكية تقرّ بالتحسينات اللازم إدخالها؛

(ب) طلبت من الأمانة أن تقوم، على أساس الالتزامات المتعهد به منذ إصلاح اللجنة، بإعداد تقرير موجز عن النفقات مقابل التكاليف المتوقعة من الموارد المتاحة؛

(ج) طلبت من مكتب اللجنة العمل مع الأمانة لزيادة إدماج برنامج العمل والميزانية ٢٠١٢-٢٠١٣ في الإطار المستند إلى النتائج بغية إعداد برنامج متعدد السنوات للعمل والميزانية أكثر تفصيلاً يتضمن أولويات لتقديمه إلى اللجنة في دورتها الثامنة والثلاثين.

ثامنا - مسائل أخرى

ألف - معلومات مستجدة عن القرارات: منتدى فريق الخبراء الرفيع المستوى بشأن معالجة الأمن الغذائي في البلدان التي تشهد أزمات ممتدة

٣١ - إن اللجنة:

(أ) وافقت على اقتراح عقد منتدى فريق الخبراء الرفيع المستوى بهدف القيام، ضمن حملة أمور أخرى، بوضع جدول أعمال لتحقيق الأمن الغذائي في البلدان التي تشهد أزمات ممتدة؛

(ب) وافقت على أن يشرف مكتب اللجنة على أساليب تنظيم منتدى الخبراء الرفيع المستوى بالتعاون مع الأمانة والمجموعة الاستشارية وفريق الخبراء الرفيع المستوى وفقاً لما تقتضيه الحاجة، وأن تستعرض الجلسة العامة للجنة تقرير نتائج المنتدى؛

(ج) وافقت على اقتراح تنظيم عملية تشاورية مكثفة مع جميع أصحاب المصلحة بشأن نتائج المنتدى بغية عرض برنامج عمل مقترح لتحقيق الأمن الغذائي في البلدان التي تشهد أزمات ممتدة للنظر فيه خلال الجلسة العامة للجنة وفقاً لما تقتضيه الحاجة؛

(د) وافقت على أن يتخذ مكتب اللجنة قراراً بشأن موعد انعقاد المنتدى آخذاً بعين الاعتبار برنامج عمل اللجنة بشكل عام.

باء - مقترح لتعزيز مشاركة القطاع الخاص في أعمال اللجنة

٣٢ - أخذت اللجنة علماً بالوثيقة بمقترح تعزيز مشاركة القطاع الخاص في أعمال اللجنة (CFS: 20011/Inf.15)، وأعربت عن تقديرها لمشاركة ممثلي المجتمع المدني البناءة في أعمال اللجنة.

جيم - ترتيبات الدورة الثامنة والثلاثين

٣٣ - أوصى الرئيس بعقد الدورة الثامنة والثلاثين في الفترة من ١٥ إلى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر في مقر الفاو في روما. وسيحدد المدير العام الموعد بدقة بالتشاور مع الرئيس.

دال - عضوية المكتب، ٢٠١٢-٢٠١٣

٣٤ - انتخبت اللجنة السيد يايا أديسا أولانيتان أولانيران، الممثل الدائم لنيجيريا لدى الفاو، رئيساً، وانتخبت بالتركية الممثلين التاليين بصفتهم أعضاء وأعضاء مناوئين في المكتب القادم:

- الأعضاء: الأردن، أستراليا، إندونيسيا، أنغولا، البرازيل، زمبابوي، سويسرا، الصين، غواتيمالا، فرنسا، مصر، الولايات المتحدة الأمريكية،
- الأعضاء المناوون: أرمينيا، أوغندا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، إيطاليا، سري لانكا، الكونغو، وعمان، وكندا، ونيوزيلندا، واليابان وعضوان من مجموعة دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (على أن يتم اختيارهما لاحقاً).